تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
" دراسة تقييمية لبرنامج ميدا "

سليمة غدير أحمد، جامعة ورقلة، الجزائر
salsabil_0411@yahoo.fr

ملخص : أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني، إذا أنه يساهم بنسبة 75بالمائة من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات، إلا انه مازال قطاعا هشا يعاني العديد من المشاكل والصعوبات التي تعيقه على أداء الأهداف المنتظرة منه، وهذا ما طرح بديلا جديدا ألا وهو تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجعلها قادرة على المنافسة محليا ودوليا في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد، ولهذا سعت الجزائر إلى تبني العديد من البرامج أهمها برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي جاء في إطار الشراكة الأورو–جزائرية.

الكلمات المفاتيح : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التأهيل، برنامج ميدا، التنافسية، الشراكة الاورو–جزائرية

تمهيد : عمدت الجزائر إلى عدة تغييرات اقتصادية هامة منذ ثمانينيات القرن الماضي، وهذا بتبنيها لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي رغبة منها في الاندماج في الاقتصاد العالمي، وحتى لا تكون بمعزل عن التغيرات التي يشهدها العالم اليوم من تطور اقتصادي وتكنولوجي ومعلوماتي، بالإضافة إلى حدة المنافسة، خاصة وأن اتفاق الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي دخل حيز التنفيذ(سبتمبر 2005)، بالإضافة لانضمامها المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، وما يتبع ذلك من تحرير للمبادلات التجارية الدولية.

وقد أعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة المتوسطة أحد القطاعات التي أولته الجزائر اهتماما بالغا، وذلك بداية بإصدار بعض التشريعات التي تترجم التصور الجديد للسياسة الاقتصادية المتجهة نمو الانتقال من اقتصاد ممركز إلى اقتصاد السوق، يتبعها إنشاء وزارة خاصة بهذا القطاع سنة 1994 وهي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية Le ministère de petite et moyenne entreprise et l'Artisanat، وبهذا أصبح ينظر لهذا النوع من المؤسسات كتوجه جديد وبديل، ذلك بالنظر للدور الكبير الذي تلعبه في دفع عجلة اقتصاد أي دولة، حيث أنها كانت سببا في نهضة العديد من الدول المتقدمة حاليا، اعتبارا لخصائصها المتعددة والمتمثلة في سهولة تكيفها ومرونتها وهذا ما يجعل منها قادرة على الجمع بين العناصر التالية: النمو وتوفيرها لمناصب الشغل، وجلب الثروة.

كما دعمت الجزائر هذا القطاع بالعديد من البرامج والتعديلات، وبهذا أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل قطاعا محوريا للاقتصاد الجزائري، حيث أنه يساهم بِ 75بالمائة من الناتج المحلي الخام PIB[1] خارج المحروقات، وهي نسبة مهمة تستدعي المحافظة عليها والعمل على تنميتها.

رغم الأهمية التي أولتها الجزائر لهذا القطاع، إلا أنه مازال قطاعا هشا يواجه العديد من العقبات ، جعلته غير قادر على تحقيق الأهداف المنتظرة منه، مما جعلها تتوجه نحو تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا لتنميتها وتطويرها والرفع من مستواها وجعلها قادرة على المنافسة محليا وكذا دوليا، وفي هذا الصدد قامت الجزائر بتبني العديد من برامج التأهيل الوطنية منها والدولية، ومن بينها برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2] ED/PME، والذي جاء في ظل الشراكة الأورو–جزائرية، ولهذا فإن الإشكال الذي يمكن طرحه في هذا الإطار يكون كالآتي:

ما مدى مساهمة برنامج ميدا ED/ PME في الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ؟

أهداف الدراسة : نهدف من حلال هذه الدراسة إلى ما يلي :

- معرفة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- التعرف على عملية التأهيل ومتطلباته بالإضافة إلى إبراز أهميته بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدرتها التنافسية.
- الوصول إلى النتائج الإجمالية لبرنامج ED/PME .
- إجراء دراسة تقييميه للنتائج المحققة (أخذ عينة على مستوى الجنوب الجزائري).

حدود الدراسة : تمثلت فيما يلي :
- حصر الدراسة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتطرق إلى التطور التاريخي لها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.
- إن موضوع التأهيل عام وشاسع لهذا حصرنا الدراسة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة الجزائرية المستهدفة من قبل برنامج ED/PME والتي تشغل من 20 عامل فأكثر.
- نظرا لشساعة موضوع التنافسية، تم حصرها في بعض التعريفات والأهداف وكذا الشروط.
- أما حدود الدراسة التطبيقية:الإطار المكاني الجنوب الجزائري. أما الإطار الزمني فهو محدد من الفترة سبتمبر 2002 إلى غاية أفريل 2007.

1- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

تعود نشأة المؤسسات ص و م في الجزائر إلى فترة الاستعمار، وغداة الاستقلال ورثت الجزائر قطاعا **مهملا**، مكونا في أساسه من صناعات استخراجية ومن فروع صناعات استهلاكية صغيرة ومتوسطة تتمركز في المدن الكبرى والمناطق العمرانية. إلا أنه بدأ قي التطور و النمو، حيث مر قطاع المؤسسات ص و م في الجزائر[3] بوجهتين أساسيتين هما :

- الأول كان ينظر للمؤسسات ص و م كقطاع مكمل وتابع للقطاعات القاعدية وتشمل مرحلة السبعينيات.
- الثاني ويرى المؤسسات ص و م كأداة وأسلوب بديل للصناعات التي كانت قائمة، وكأداة لعملية التنمية الاقتصادية.

1-1. تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر : لقد مر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بثلاث مراحل[4] :

1-1-1. الفترة ما بين 1967- 1980 : ركزت سياسة التخطيط المنتهجة منذ 1967 على الصناعات الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج، بينما كان ينظر إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتدعيم عمليات التصنيع الشاملة وتكثيف النسيج الصناعي الموجود، لذلك عرفت هذه المؤسسات بالصناعات التابعة les industries entraîner ، أما فيما يتعلق بالمؤسسات ص و م التابعة للقطاع الخاص فكانت مؤطرة بموجب قانون الاستثمار للعام 1966، حيث أن هذا الأخير أقر أهمية اعتماد المشاريع الخاصة من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات لكن سرعان ما حلت هذه اللجنة سنة 1981، واعتبرت المؤسسات ص و م كمكمل للقطاع العام ، فخلال هذه الفترة لم تكن هناك سياسة واضحة اتجاه القطاع الخاص، كما أن دورها كان غير واضح ضمن التشريعات الجزائرية.

1-1 -2. فترة الثمانينيات : لقد ظهر خلال هذه الفترة تصور جديد للسياسة الاقتصادية يتجه أساسا نحو الانتقال بالاقتصاد الجزائري من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد متفتح ، فأصبح ينظر بذلك للمؤسسات ص و م كتوجه جديد وبديل، ومن هذا المنطلق أكد

المخطط الخماسي الأول (1980-1984)على ضرورة ترقية قطاع المؤسسات ص و م، والاعتماد عليها في امتصاص حالات العجز الهامة المسجلة في العقدين السابقين، كما تم إصدار قانون متعلق بالاستثمارات الوطنية الخاصة (21-08-1982) ، وإنشاء الديوان الوطني لتوجيه الاستثمار الخاص و متابعته و تنسيقه سنة 1983.

بالرغم من الدفع الذي أعطته هذه الأطر والإجراءات القانونية لتنمية المؤسسات ص و م الخاصة، إلا أنها غير كافية في ظل عدم تكيف المحيط الاقتصادي تكيفا أمثل لظهور قطاع خاص مؤهل.

1-1-3. الفترة ما بين 1990 إلى يومنا هذا : لقد اعتبرت فترة التسعينات الفترة الحقيقية نحو إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات ص و م وذلك بالشروع في تهيئة المناخ الاقتصادي الخصب الذي ينمو ويتطور فيه القطاع، وقد مست هذه التهيئة بصفة خاصة القطاعات التالية :

– قانون الخوصصة والشراكة، فالأول يفتح بموجبه أعمال المؤسسات العمومية للقطاع الخاص، فصدر بشأنه قانون عام 1995 ثم عدل بقانون آخر سنة 1997، أما الثاني فكان أهمه اتفاقات التعاون والشراكة مع الاتحاد الأوروبي والذي وقع سنة 1998.

– النظام المصرفي من خلال الإجراءات المتخذة ابتداء من العام 1992 الهادفة إلى تحرير عمل البنوك، وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص وتخفيض أسعار الفائدة ابتداء من العام 1998.

– التشريعات الجبائية شهدت تعديلات كبيرة من خلال قوانين المالية لسنوات 1992 و1997و1998، حيث تضمنت امتيازات لإنشاء مؤسسات ص و م وتدابير تشجيعية من خلال تقديمها لإعفاءات كلية وجزئية.

– السياسة الجمركية التي أبدت من جانبها تجاوبا وذلك في إطار تحرر التجارة الخارجية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وتسهيل المعاملات المالية وفتح السوق الجزائرية على الخارج للقطاع الخاص.

– إنشاء سوق مالية(بورصة) لتبادل الأوراق المالية وذلك سنة 1993.

– إنشاء مصالح وزارة منتدبة لدى وزارة الاقتصاد سنة 1992 إلى تنصيب وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية 1994 بكافة الصلاحيات[5].

– إصدار قانون النقد والقرض في 04 أفريل 1990 [6] خاص بتنظيم الاستثمار، والذي كان يهدف إلى تنظيم قطاع النقد والقرض بتوجيه عمل البنوك وإعادة تحديد دور البنك المركزي بالإضافة إلى تشجيعه للاستثمار الأجنبي (في كل المجالات) إضافة إلى منحه المساواة في المعاملات بين المؤسسات العمومية والخاصة وإعطاء الأولوية الأكبر للمشاريع التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاستقرار (المادة 183).

– إصدار قانون مستقل لتوجيه الاستثمار وهو قانون سنة 1993، وعلى إثره تم تأسيس وكالة وطنية تهدف إلى تسهيل عمليات الاستثمار، حيث تم تجميع كل المصالح في شباك واحد سمي بوكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات.

– وأخيرا جاء النص التشريعي في شكل قانون رقم 18/01 الذي يترجم بصدق إرادة الدولة لتحقيق الأهداف المسطرة، من خلال تعريف صريح وواضح في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 2001.

" حسب ما جاء في المادة الرابعة 04 من الفصل الأول من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 2001 : تعرف **المؤسسة الصغيرة والمتوسطة**، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات والتي تشغل

من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (02) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) "مليون دينار".

لم تأخذ الجزائر بعين الاعتبار معايير الاستقلالية أثناء تحديدها لهذا التعريف، حيث نجد أن هناك مؤسسات عمومية (تابعة للدولة) تشغل من 1إلى 250 عامل، تصنف أيضا على أنها مؤسسات ص و م عمومية، كما تصنفها إلى مصغرة و صغيرة ومتوسطة كما هو موضح في الجدول(1).

2-1 . مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد الجزائر : لقد أصبحت المؤسسات ص و م تساهم مساهمة فعالة في الاقتصاد الوطني حيث[7] :

- بلغ عددها حسب تصريح الوزارة المعنية خلال السداسي الأول من سنة 2006 إلى 362112 مؤسسة ص و م وبزيادة تقدر بِ 95. 9 مقارنة بسنة 2005.
- تساهم بخلق ما مقداره 1199549 منصب شغل.
- ساهمت في الرفع من القيمة المضافة حيث وصلت مثلا نسبة الزيادة في قطاع البناء والأشغال العمومية(الخاص) لسنة 2004 إلى 14 %.
- لها دور كبير في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات إذ أن مساهمتها تتزايد باستمرار خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2004، والمساهمة الأكبر كانت للقطاع الخاص بِ 2. 78% .
- مساهمتها في التصدير بـ10. 2% من إجمالي الصادرات بقيمة تقدر بِ 538 مليون دولار.

2- متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد

تعتبر المؤسسات ص و م مصدرا هاما للقدرة التنافسية إذا ما كانت ترقى للنضوج الاقتصادي، ولا يتم هذا إلا بالعمل على تطويرها وتأهيلها للرفع من قدرتها على تلبية احتياجات المستهلك وفقا لمعايير الجودة العالمية، لكن ماذا نعني بالتنافسية ؟

2- 1. مفهوم الميزة التنافسية : لقد اختلف مفهوم التنافسية فيما إذا كان عن شركة أو قطاع أو دولة فالتعريف المقدم من طرف Laura D'andrea Tysan عن مفهوم التنافسية الدولية فهو يشير « إلى قدرة دولة ما على إنتاج سلع وخدمات تلبي احتياجات الأسواق العالمية وتساعد في ذات الوقت على تحقيق ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لرعايا الدول المعنية، والعمل على الحفاظ عليه واستمرارية هذا الارتفاع » [8] ، كما يعرف على أنه قدرة أي بلد ما على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى دخل أفراده[9].

أما تنافسية القطاع فتعني قدرة شركات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وبالتالي تتميز الدولة في هذه الصناعة، وتقاس التنافسية الصناعية من خلال الربحية الكلية للقطاع وميزانه التجاري ومحصلة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج إضافة إلى مقاييس متعلقة بالكلفة والجودة للمنتجات على مستوى الصناعة.[10]

أما التنافسية على مستوى المؤسسة« وهي القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب والوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى[11] »

وأخيرا يمكننا القول أن طبيعة العلاقة بين المستويات الثلاثة: الدولة والقطاع والمؤسسة علاقة تكاملية، فلا يمكننا الوصول إلى قطاع تنافسي دون قدرة المؤسسات المكونة له على المنافسة، وقيادته للمنافسة دوليا، وبالتالي الوصول إلى مستوى معيشي أفضل للأفراد (على مستوى الدولة).

2-2. معايير القدرة التنافسية : تتعدد معايير القدرة التنافسية و يمكننا حصرها فيما يلي:

- تبني أسلوب ومفهوم إدارة الجودة الشاملة (الالتزام بالمواصفات الدولية للجودة)
- تعويض وتمكين العاملين، والاهتمام بتدريبهم المستمر، ومقدار المخصصات المرصودة لذلك والذي يؤدي بدوره إلى توافر العمالة الماهرة.
- وجود توجه تسويقي أي:
  * مدى تلبية حاجات ورغبات وتوقعات العملاء.
  * مدى سعي المؤسسة المستمر للاستجابة لحاجات وتوقعات العملاء وتكيفهم معها.
- الاهتمام ببحوث التطوير، ومقدار المخصصات التي ترصد لذلك.
- فعالية إدارة التكاليف والتكنولوجيا المستخدمة.
- قدر الحصة السوقية في القطاع السوقي ونسبتها إلى إجمالي الطلب الفعال.
- القدرة على التعامل مع المتغيرات البيئية والإقليمية والعالمية الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والثقافية والاجتماعية.

2-3. شروط نجاح سياسة المنافسة : كي تستطيع المؤسسة أن تمارس نشاطها بشكل عادي يضمن لها التنافس الفعال بإظهار مزاياها التنافسية يجب توفر جملة من الشروط نذكر منها [12] :

- الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- الشفافية والمساواة بين جميع المتعاملين في المجال التجاري.
- توفر الثقة بين الحكومة وقطاع النشاط الاقتصادي.
- الاستناد على معلومات دقيقة وصحيحة لحالة الاقتصاد والعاملين فيه.
- عدم وجود الاحتكار لقلة المنافسين، بل الحرية في التعامل والمنافسة.
- ضرورة دعم المناخ التنافسي من قبل الحكومة.
- عدم وجود التفريق بين المنافسين المحليين والأجانب.

2-4. مفهوم عملية التأهيل : "**La mise à niveau** " ظهر مصطلح التأهيل أولا من خلال التجربة البرتغالية سنة 1988 في إطار إجراءات المرافقة لتكامل البرتغال مع أوروبا ، وكان يسمى بالبرنامج الاستراتيجي لتنشيط وتحديث الاقتصاد البرتغالي [13]، ثم أصبح مصطلح التأهيل خاص بدول العالم الثالث خاصة الدول التي كانت تنتهج النظام الاشتراكي، وقد غيرت وجهتها نحو اقتصاد السوق، فهي بحاجة إلى تطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الخبرة القليلة للرفع من أدائها التنافسي في الأسواق، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ،فماذا نعني بالتأهيل إذن ؟ لقد وردت عدة تعاريف خاصة بمفهوم التأهيل نستطيع أن نورد منها :

عرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI سنة 1995 بأنه عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة الانتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات[14].

ولقد طور L'ONUDI مفهوم التأهيل خلال السنوات الأخيرة، فأصبح يعني الإجراءات المتواصلة والتي تهدف لتحضير المؤسسة وكذا محيطها للتكييف مع متطلبات التبادل الحر Libre- échange[15].

كما يعرف أيضا « على أنه عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير تهدف إلى تحسين وترقية فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق » [16].

ولهذا سعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحديد مفهوم مضبوط لعملية التأهيل خلال الأيام الدراسية حول برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات ص و م الجزائرية ديسمبر 2006 :

نعني بتأهيل المؤسسات ص و م هو قبل كل شيء إجراء مستمر للتدريب، و التفكير، و الإعلام والتحويل، بهدف الحصول على توجهات جديدة وأفكار وسلوكيات المقاولين وطرق تسيير ديناميكية ومبتكرة[17] أنظر الشكل (1).

أما بالنسبة لبرنامج التأهيل يعرف بواسطة هدفه الأساسي، وهو مرافقة المؤسسة ليسمح لها بالتحسين المستمر في تنافسيتها، وتسويتها مع المقاييس الدولية للتنظيم والتسيير للوصول إلى تأطير تطورها المستقبلي[18].

وأخيرا نستطيع القول أن عملية التأهيل تعتبر بمثابة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى آخر يتميز بالكفاءة والمرد ودية من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم أنظر الشكل (2).

2- 5. أهداف عملية التأهيل: تتمثل أهداف التأهيل فيما يلي :

أ. ترقية وتطوير محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : إن المحيط هو الوسط الذي تمارس فيه المؤسسات ص و م نشاطها وتسعى للتأقلم مع جميع متغيراته وتأثيراته فهو يعبر عن المؤشر الأساسي الذي يبين الوضعية التي تعمل فيها هذه المؤسسات، ولذلك وجب العمل على تأهيله وترقيته بالشكل الذي يساعدها على تحقيق أهدافها والنجاح في استمرارها وبقائها.

ب . تحسين تسيير المؤسسات: تسعى الجزائر من خلال برامج التأهيل إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات ص و م حتى تستطيع الحفاظ على حصتها في السوق المحلي في مرحلة أولى والبحث عن أسواق خارجية في مرحلة موالية(الانفتاح الاقتصادي)، وذلك بإدخال مجموعة من المتغيرات في طرق وأساليب التسيير والإنتاج بغية الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية المتاحة، وتنمية الكفاءات البشرية، والتنمية والبحث في وظيفة التسويق.

ت . تعزيز وتدعيم مؤسسات الدعم[19] : تسعى الجزائر إلى تعزيز الدعم وهذا على المستوى القطاعي لأن نجاح أي برنامج للتأهيل مرتبط بمدى قدرة وفاعلية هذه المؤسسات، فهذا البرنامج يهدف بالضرورة إلى تحديد أهم المتعاملين مع المؤسسة من حيث إمكانياتها ومهامها، بالإضافة إلى تطويرها حسب المتطلبات العالمية الجديدة ومن أهم هذه المؤسسات نجد : مؤسسات التكوين المتخصصة، مؤسسات تسيير المناطق الصناعية، بورصة المناولة والشراكة.

ث. تحسين تنافسية المؤسسات[20] : إن هدف الوصول إلى تعزيز وتحسين القدرة التنافسية يعتبر من الأهداف الهامة التي يسعى إليها قطاع المؤسسات ص و م فبالرجوع إلى المادة 18 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات ص و م، نجد أن عملية التأهيل تهدف أساسا إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات لأن عنصر التنافسية ضروري لأي مؤسسة في وقتنا الحالي للحفاظ على مكانتها وتطويرها.

ج. توفير مناصب الشغل : تعاني الجزائر كبقية الدول النامية من مشكل البطالة بنسبة تقدر بِ 29.9بالمائة سنة 1995[21]، لذا تحاول الحكومة أن تهيئ جميع الظروف المواتية لإنشاء ومرافقة وتأهيل المؤسسات ص و م لتساعدها على خلق فرص عمل منتجة يستخدم فيها الفرد العامل جميع قدراته ومهاراته ويحقق إمكاناته في النمو.

2-6. دوافع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية : إن الجزائر أصبحت مقتنعة بضرورة تأهيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة وذلك لتحضيرها للاندماج في الاقتصاد العالمي وقد كانت بعض العوامل الخارجية والداخلية دافعا لهذا والتي تتمثل فيما يلي:

– تحديات المنافسة العالمية نتيجة الشراكة الأورو –جزائرية والانضمام المرتقب لـ OMC.

– قصور الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية، وذلك بسبب سيادة الإدارة الفردية التي تقوم على الاجتهادات الشخصية لا على أسس علمية، مما أدى بهم إلى عدم الاستفادة من مزايا التخصص والتفويض وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية، بالإضافة إلى غياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة، وعدم تناسق القرارات بسبب نقص القدرة والمهارة الإدارية لدى المدير/المالك، وغياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة لديه، ونقص الروح المقاولاتية لدى أصحاب المؤسسات ص و م.

– عدم تلاؤم نمط التسيير في المؤسسات ص و م مع مثيلاتها في الخارج بحيث بقي نظام تسيير المؤسسات ص و م قديم لا يتماشى مع متطلبات الاقتصاد التنافسي.

– المشاكل المتعلقة بالمحيط كمشكل العقار والذي يتمثل في غياب الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحدد طرق وكيفيات وآجال وشروط التنازل عن الأراضي وموضوع استخدامها، ففي دراسته للوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم أنه وإلى غاية 2001 « ومن مجموع (4211) قطعة أرض سلمت لتطوير المناطق الصناعية توجد (3233) قطعة غير مسواة قانونيا مقابل تسوية 978 أو ما نسبته 23.22 بالمائة مقابل 76.77 بالمائة غير مسواة، بالإضافة إلى الوضعية المزرية للمناطق الصناعية حيث أن 20 بالمائة من محيط المناطق الصناعية يوجد في وضعية سيئة في منطقة الوسط فيما تتعدى النسبة 43.5 بالمائة في الشرق و 62.8بالمائة في الغرب» [22]، ومشاكل أخرى أيضا كصعوبة الحصول على التمويل، ضعف التكوين –وجود الجزائر في المرتبة 118 على المستوى العالمي من حيث الكفاءة التعليمية–، صعوبة الحصول على المعلومة، بطء الإجراءات الإدارية، الصعوبات الجبائية، انتشار القطاع غير الرسمي.

2-7. متطلبات عملية التأهيل : قبل القيام بعملية التأهيل، يجب على الهيئات المعنية أن تعي متطلباته أولا، لكي تستطيع وضع المسار الصحيح لهذه العملية و يمكننا حصرها فيما يلي :

- التسيير الاستراتيجي والذي يعتبر مورد تستطيع أن تملكه المؤسسة وتحقق به ميزة تنافسية بحكم أنه نظام مرن، فهو يسمح لها بتدعيم المركز التنافسي من خلال وضوح الرؤية المستقبلية والقدرة على اتخاذ القرارات الإستراتيجية، كما يهدف أيضا إلى تحسين المر دودية التنظيمية ويستخدم كأساس لإعداد أدوات التسيير وتكييف خدماتها ونشاطاتها طبقا لاحتياجات أسواقها وزبائنها.
–التسويق، فعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تهتم ببناء أجهزة قوية لتسويق منتجاتها وذلك بوضع سياسات تسويقية تتناسب مع ظروف المستهلك.

- تأهيل المورد البشري إذ يعتبر العنصر الوحيد الذي تزيد قيمته مع تقادمه، ولذا يعتبر الاستخدام الفعال لهذا المورد طريقة لتعظيم فعالية النظم الأخرى، ونظرا لهذه الأهمية يتوجب اتخاذ عدد من الإجراءات لتكوينه وتأهيله.

- العمل بمعايير وقياسات النوعية فلكي تستطيع مؤسساتنا ص و م تحسين قدراتها التنافسية والارتقاء إلى مصاف المؤسسات الناجحة، وجب عليها أن تلتزم بمواصفات قياسية محددة، تخص مواصفات السلع والخدمات حيث أنه لا يمكن اليوم لأي مؤسسة من المؤسسات أن تحقق التنافسية بغياب مواصفات الجودة، ومواصفات المواد الأولية المصنعة وكذا مواد التعبئة والتغليف.

– التجديد التكنولوجي والذي أصبح خيارا استراتيجيا لا مفر منه فهو السبيل الوحيد لرفع القدرة التنافسية لمؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة ولاقتصادنا ككل، وعليه يجب أن يكون التجديد شاملا لمختلف جوانب المؤسسة من منتجات، عمليات، تنظيم، موارد بشرية... ...، ضف إلى ذلك الاهتمام بتطوير الإبداع التكنولوجي داخل المؤسسة.

– تأهيل محيط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والذي يعتبر أمرا ضروريا لتمكين المؤسسات ص و م من تحسين أدائها والوصول إلى الرفع من قدراتها الإنتاجية وتحسين تنافسيتها، وتكمن عملية تأهيل المحيط في إجراء التعديلات على كل الهيئات والأجهزة والأنظمة التي تتعامل معها المؤسسة.

3– تقييم برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يعد برنامج ميدا الذي دشن سنة 1995 الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأورو-متوسطية وأنشطتها، وتمنح مساعدات ميدا الثنائية للجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين.

3–1. التعريف بالبرنامج : جاء هذا البرنامج في إطار الشراكة الأوروجزائرية التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005 باسم برنامج أورو–تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية Euro-Développement PME، يهدف هذا البرنامج إلى تأهيل وتحسين تنافسية قطاع المؤسسات ص و م الخاص، ليساهم بجزء كبير ومهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال :

– تطوير قدرات المؤسسات ص و م للسماح لها بالتكيف مع مستلزمات اقتصاد السوق.

– تطوير طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام والخاص.

– المساهمة في الإشباع الجيد للاحتياجات المالية لPME

– تطوير المحيط المقاولاتي بواسطة المنشآت والمنظمات المتعلقة مباشرة بقطاع PME.

جاء الرنامج بغلاف مالي يقدر بِ 9. 62 مليون أورو موزعة كما يلي(57 مليون أورو من قبل المفوضية الأوربية، 4. 3 مليون أورو من قبل وزارة المؤسسات ص و م والصناعة التقليدية، 5. 2 مليون أورو مقدمة من طرف PME 'دفع 20% من التكلفة الكلية لنشاطات التأهيل') ، أما المدة التي استغرقها هي **7** سنوات من أكتوبر 2000 إلى ديسمبر 2007، يستهدف البرنامج المؤسسات ص و م الخاصة والتي تنشط في القطاع الصناعي، وكذا قطاع الخدمات التي لها علاقة مباشرة بPME والتي تمثل 3% من المجتمع الإجمالي (71577 مؤسسة صناعية)أي ما يقدر بِ 2150 مؤسسة صناعية خاصة[23]،كما يجب أن تستوفي الشروط التالية :

– لديها نشاط لمدة 3 سنوات على الأقل.

– تشغل على الأقل 20 عامل دائم .

– أن تكون منظمة على الصعيد الجبائي وكذا صندوق الضمان الاجتماعي CNAS.

– حفظ على الأقل 60% من رأسمالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية.

ينشط البرنامج بفريق عمل دائم مكون من 25 خبير (21 جزائريين، 4 أوروبيين)، يسير من قبل وحدة تسيير البرنامج بالعاصمة بالإضافة إلى 5 فروع جهوية (الجزائر، عنابة، غرداية، وهران، سطيف) ، كما أنه يغطي عدة مجالات تتمثل في: التطوير الاستراتيجي، التسويق، الإدارة والتنظيم، تسيير الموارد البشري، الإنتاج، المالية والمحاسبة، مراقبة التسيير.

3–2 . مسار عملية التأهيل ضمن برنامج ED/PME[24] : إن الفروع الجهوية للبرنامج تعمل دورا جد مهما في عملية التحسيس بأهمية البرنامج ED/PME حيث أنها تقوم بتنظيم أيام إعلامية تحسيسية مكثفة يتم من خلالها التركيز على عنصرين متكاملين يتمثل الأول في :

– تعريف المؤسسات ص و م بالتحول الاقتصادي المنشود في ظل الشراكة الأورو–جزائرية وكذا التعرف على حيفيات وبنود هذه الشراكة عن قرب (المزايا والايجابيات, التحديات).

أما العنصر الثاني فيتمثل في :

– التعريف بأهمية برنامج ED/PME بالنسبة للمؤسسات ص و م الجزائرية، وذلك لجعلها قادرة على المنافسة في أسواقها المحلية وكذا الأجنبية بإنتاجها لمنتجات ذات مواصفات ومعايير دولية.

بعد التأكد من رغبة المؤسسة (المستوفية للشروط) في الانضمام للبرنامج، تخضع بعدها إلى تشخيص أولي Pré- diagnostic مجاني من قبل خبراء من البرنامج، يتم من خلاله تحديد ثلاث نقاط أساسية وهي: التعرف على المؤسسة عن قرب(نشاطها، عدد عمالها، إطاراتها،سوقها...) ، التعرف على رئيس المؤسسة لأنه مفتاح العبور لمعرفة ثقافة المؤسسة، التعرف على إشكالية تنمية المؤسسة.

بعد ذلك يقوم الخبراء بتشخيص معمق مقرون بنشاط تأهيل أولي شرط أن يكون مبسط وله أثر، وهذا لماله من أثر ايجابي على زيادة إقناع رئيس المؤسسة بفائدة التأهيل، بعدها يتم تحديد النشاط التأهيلي المناسب (حسب نوع المشكل) من قبل خبراء مختصين سواء في التسويق، الإنتاج، التسيير، التمويل...،وهذا في ملف مدروس ومحدد بدقة للتكاليف و المهام اللازمة للعملية، يسمى هذا الملف بملف المصطلحات المرجعية Les termes des références، ومن هنا يقوم الخبير و المحدد ضمن شروط (المستوى العلمي، الخبرة، الكفاءة...) بدورات تكوينية لرئيس المؤسسة وفريق عمله وهذا حسب نوع المشكل الذي تعاني منه المؤسسة، كما يمكن أن تكون الدورات التكوينية جماعية شرط أن تكون المؤسسات تعاني نفس المشكل.

3–3. العراقيل التي تعرض لها البرنامج[25] : لقد تعرض البرنامج إلى جملة من العراقيل تمثلت في :

3–3–1. التأخر في الانطلاق : لقد أمضت الجزائر ممثلة بوزارة الشؤون الخارجية مع المفوضية الأوروبية على برنامج ED/PME في شهر جويلية من سنة 1998 ضمن اتفاقية الإطار، إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ إلا في شهر سبتمبر من سنة 2000، حيث كان على اتصال بِ 20 مؤسسة ص و م صناعية خاصة جزائرية، وكلهم انسحبوا ولم يبقى سوى 9 منهم فقط وهذا إلى غاية جويلية 2002، بالإضافة إلى ذلك، تعاقب إدارتين لتسير البرنامج خلال هذه المدة و إذ قرب أن يحكم عليه بالفشل إلى أن أتت الإدارة الثالثة، حيث أعادت تقييم البرنامج، ووصلت إلى أن هذا الهدف (3بالمائة من مجتمع المؤسسات ص و م الصناعية الخاصة) لا يمكن الوصول إليه. وحددت هدف 400 مؤسسة فقط، ويندرج ضمنه هدفا سنويا وهو الوصول إلى ما بين 80–120 PME، وإلا فإن هذا البرنامج يعتبر فاشل غير قابل للتطبيق، وفي شهر مارس 2003 استطاعوا الوصول إلى 80 مؤسسة، وهذا كان حافزا لانطلاق البرنامج مجددا في تنفيذ نشاطاته بشكل حسن ،وأخيرا وصلوا إلى نحو 435 PME في أفريل 2007 ، كما أن تأخر دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ (سبتمبر 2005) كان له الأثر السلبي على البرنامج.

3–3–2. عدم وضوح الصورة في نظر رؤساء المؤسسات : إن المعنى الحقيقي لمفهوم التأهيل غير واضح لدى رؤساء المؤسسات ص و م الصناعية الخاصة الجزائرية، بالإضافة إلى صعوبة إقناعهم بأهمية التأهيل بسبب عدم وجود أدوات إعلامية تحسيسية فعالة ومكثفة (انترنت، تلفزيون، راديو، أيام إعلامية تحسيسية، لوحات اشهارية...)، حيث أن أغلب المؤسسات لا يدركون بالتفصيل التحولات الجديدة التي يشهدها الاقتصاد الوطني (اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية، الانضمام المرتقب لـ OMC) لإنشاء منطقة تبادل حر.

3–3–3. عدم أداء الهيئات الممثلة والداعمة للدور المنتظر منها : لا تكفي إجراءات التأهيل وحدها لتنمية وتطوير تنافسية القطاع الصناعي الخاص، دون وجود محيط اقتصادي وسياسي واجتماعي مساعد ومشجع على ذلك، ومن بينها الهيئات الممثلة وكذا الداعمة والتي لا تلعب الدور المنتظر منها بشكل فعال، وهذا بتعريف وتحسيس مؤسساتنا بما يحيط بها من تحولات اقتصادية جديدة، والذي يؤدي إلى زيادة اقتناعها بفائدة وأهمية عملية التأهيل.

3–4. دراسة أثر برنامج ED/PME على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية : لقد وصل عدد المؤسسات ص و م التي لها علاقة ببرنامج ED/PME إلى غاية أكتوبر 2006 إلى 668 مؤسسة، إلا أن 435 منها فقط من خضع لنشاطات التأهيل، ولهذا

أردنا القيام بدراسة أثر البرنامج على المؤسسات ص و م الخاضعة له، وما مدى استفادتها من هذا البرنامج، وهذا من خلال الدراسة الميدانية.

3-4-1. التعرف على مجتمع الدراسة : مجتمع الدراسة هو عبارة عن مجموع المؤسسات ص و م الصناعية الخاصة التي كانت في علاقة مع البرنامج في الجنوب الجزائري.

قمنا في المرحلة الأولى بتجميع أكبر عدد ممكن من المعطيات والمعلومات حول البرنامج وكذا المؤسسات المستهدفة من قبله، وهذا للحصول على قاعدة بيانات واسعة تسمح لنا باختيار وتحديد مجتمع الدراسة وكذا العينة، حيث بلغ عدد المؤسسات ص و م الصناعية الخاصة في الجنوب 335 PME وهي تمثل 1.3 بالمائة من مجموع المؤسسات ص و م الصناعية الخاصة في الجزائر وهي موزعة على الولايات التالية: ورقلة ، الوادي، غرداية، بسكرة، الأغواط، الجلفة، إليزي، تمنراست، أدرار، تندوف، بشار(أنظر الجدول (2). حيث كانت 80 مؤسسة منها على اتصال بالبرنامج ، وهذا بنسبة تقدر 24بالمائة من اجمالي المؤسسات ص و م الخاصة الصناعية في الجنوب وهي نسبة معتبرة مقارنة بالنسبة الإجمالية وطنيا(23 بالمائة)، إلا أن 33 منها انسحبت بعد عملية التشخيص، و47 منها خضعت على الأقل لنشاط تأهيلي واحد سواء كانت في حالة سكون (Stagnation) أو حالة تطور (En progression) أنظر الجدول(2).

3-4-2. العينة : لقد تم اختيار نوع من العينات وهو العينات الطبقية، وهي العينة التي تختار من مجتمع عناصره غير متجانسة فإننا نقسمه إلى طبقات (Strata) ،ثم نأخذ عينة بسيطة من كل طبقة على أن تتناسب مع حجم هذه الطبقة ويمثل مجموع هذه العينات العينة الكلية[26] ،وكان الدافع لاختيارنا هذا النوع من العينات هو عدم تجانس مجتمع الدراسة حيث أنه مقسم إلى طبقتين :

- **الطبقة الأولى** مكونة من PME الخاضعة على الأقل لنشاط تأهيل واحد (سواء حالة سكون أو تطور)، وسوف نرمز لها بالرمز PME_1.

- **الطبقة الثانية** مكونة من PME التي انسحبت بعد عملية التشخيص، وسوف نرمز لها بالرمز PME_2.

3-4-3. الاستبيان : استعملنا في دراستنا نوعين من الاستبيان، الأول كامل وموجه للطبقة الأولى وهو مكون من 20 سؤال، 19 منها مغلق يحوي كل منها إجابة مفتوحة أما السؤال الأخير فهو سؤال مفتوح، نهدف في الجزء الأول منه إلى معرفة المؤسسة وكذا مسيريها، والجزء الثاني خاص بأسباب تجاوب PME_1 مع البرنامج، وآخر جزء متعلق بقياس أثر البرنامج على PME_1.

أما الاستبيان الثاني فهو خاص وموجه للطبقة الثانية، ومكون من 12 سؤال 11 منها مغلق يحوي كل منها إجابة مفتوحة، بالإضافة للسؤال الأخير فهو سؤال مفتوح، نهدف في الجزء الأول منه إلى تجميع أكبر معلومات حول المؤسسة ومسيريها، أما الجزء الثاني فيخص أسباب عدم تجاوب PME_2 مع البرنامج.

تم إرسال الاستبيان إلى أفراد العينة عن طريق الفاكس، ثم تم بعدها الاتصال بهم والتحدث معهم عن طريق الهاتف، إلا أنه تجدر الإشارة هنا إلى أن استخدام المقابلة عن طريق الهاتف تكون العينات فيها عينات غير عشوائية بشكل كامل (متحيزة)، لأن هناك مؤسسات لم نستطع الاتصال بها نظرا لتعطل جهاز الهاتف أو جهاز الفاكس لديهم، وهي تمثل نسبة 6.25 بالمائة من عينة الدراسة (5 PME)، إذ تم الاتصال بِ 75 PME، بنسبة تقدر بِ 93.75 بالمائة من عينة الدراسة.

3-4-4. تحليل وتفسير نتائج الدراسة : كانت نسبة الإجابة الإجمالية 40 بالمائة إلا أننا ألغينا بعض الإجابات نظرا لعدم توفرها على المعلومات الهامة للدراسة، وبهذا أصبحت نسبة الإجابة تقدر بـ 38.5 بالمائة ومن خلالها توصلنا إلى أن :

- كل من الشكل القانوني للمؤسسة وكذا الطابع العائلي بالإضافة إلى الحجم ليس له تأثير على درجة تجاوبها مع البرنامج.

- مسؤولية تسير PME بالإضافة إلى المستوى التعليمي للمسير يلعبان دورا مهما في التجاوب مع البرنامج.
- أن العامل الجغرافي له تأثير كبير على درجة تجاوب PME مع البرنامج، إذ أننا نجد أن أغلب PME_1 كانت بالقرب من مكتب ED/PME في الجنوب.
- طريقة التعرف على البرنامج ليست لديها تأثير على درجة تجاوب PME معه، ما يثبت هذا أن 58 بالمائة من PME_2 تعرفت عليه عن طريق الأيام الإعلامية التحسيسية مثلها مثل PME_1، بالإضافة إلى أن هذه الوسيلة هي الأكثر استعمالا في الإعلام والإشهار والتعريف به.
- طريقة الاستقبال من قبل البرنامج لديها علاقة طردية مع درجة التجاوب، حيث أنه كلما حسن الاستقبال كلما زاد تجاوب PME مع البرنامج، إذ نجد أن 66بالمائة PME_2 صرحوا بأنه مقبول فقط، و9 بالمائة صرحوا بأنه سيء، في حين 69بالمائة من PME_1 صرحوا بأنه جيد.
- مدة التشخيص وكذا المدة الفاصلة بينه وبين أول نشاط تأهيل ليس لديها تأثير على درجة التجاوب.
- هناك علاقة عكسية بين التكلفة ونسبة التجاوب حيث أنها كانت سبب في انسحاب 27بالمائة من PME_2، بالإضافة إلى أن أهم العراقيل التي واجهت PME_1 في تنفيذ نشاطات التأهيل هي عامل التكلفة أيضا.
- أغلب نشاطات التأهيل كانت في مجال الإنتاج وهذا بنسبة 88 بالمائة، وهي نسبة معقولة تعكس أهم مشكل تعاني منه PME الجزائرية ذات الطابع الصناعي وهو ضعف الإنتاج كما ونوعا لسبب ضعف التكنولوجيا وتقادم الآلات.
- مفهوم التنافسية لدى جميع PME الخاضعة للتأهيل غير موحد وهذا ما يعبر عن ضعف في البرنامج، لان أهم هدف معلن من قبله هو الرفع من تنافسية هذا النوع من المؤسسات، إذ يجب أن يكون واضح ودقيق وموحد لدى جميع PME الخاضعة للبرنامج، وما يؤكد هذه النتيجة أكثر هو أن المستوى التعليمي ليس لديه أثر على اختلاف مفهوم التنافسية لدى رؤساء PME_1.
- أغلب PME_1 يرغبون في الاستفادة مجددا من نشاطات التأهيل المختلفة وهذا بنسبة 82 بالمائة ويدل هذا على أنها التمست تحسنا وتطورا في مستواها بعد عملية التأهيل كل حسب مجال تأهيله، ما يؤكد هذا أن 75بالمائة من PME_1 صرحوا بأنهم راضون على نتائج عملية التأهيل، بالإضافة إلى أن هناك علاقة طردية بين عدد نشاطات التأهيل ودرجة الرضا، فنجد الذين صرحوا بأنهم جد راضون هم الذين استفادوا من 5 نشاطات فأكثر.
- وجدنا أن PME_1 الذين صرحوا بأن مؤسساتهم لم تتغير صرحوا أيضا بأنهم راضون أو راضون قليلا بنسبة 14 بالمائة وهو ما يفسر بعدم وضوح مفهوم التنافسية لديهم أيضا.
- رؤساء PME_1 عموما يرون أن البرنامج يقترب إلى المجال النظري أكثر منه إلى العملي التطبيقي، بالإضافة إلى أن منهم من وجد صعوبة في التواصل مع الخبراء خصوصا الأجانب منهم.
- برنامج ED/PME لم يساهم في الرفع من تنافسية المؤسسات ص و م الخاضعة له، وإنما ساهم في تطوير بعض جوانب المؤسسة كالإنتاج والتسويق وغيرها.

خلاصة : لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي إلى النتائج التالية :

- يتكون قطاع المؤسسات ص و م من ثلاثة مكونات رئيسية وهي: PME الخاصة ، PME التابعة للقطاع العام، وكذا المؤسسات التقليدية، وهذا حسب تصريح الوزارة المعنية، حيث أنها لم تأخذ بعين الاعتبار معيار الاستقلالية أثناء تحديدها للمؤسسات ص و م في الجزائر، حيث أدرجت المؤسسات العمومية التي تشغل أقل من 250 عامل على أنها مؤسسات ص و م رغم أنها لا تتميز بالاستقلالية لأنها تابعة للدولة.

- تملك الجزائر نسيجا من المؤسسات ص و م، إلا أنه مازال هشا ويعاني من عدة مشاكل منها ما هو متعلق بيئتها الداخلية من سوء تسيير، محدودية الموارد، وضعف التكوين والتأهيل، ومنها ما هو متعلق بالبيئة الخارجية التي تنشط فيها مثل مشكل التمويل، ومشكل العقار، وانتشار القطاع غير الرسمي وهذا الأخير أدى بدوره إلى عدم مصداقية المعطيات الاقتصادية الوطنية.

- كانت المشاكل التي يعاني منها قطاع المؤسسات ص و م وكذا الانفتاح الاقتصادي الجديد الذي تعرفه الجزائر إثر الشراكة الأورو–جزائرية، والانضمام المرتقب لها لـ OMC الدافع وراء تبنيها لبرامج التأهيل.

- لا يمكن أن يكون للجزائر ميزة تنافسية في قطاع PME دون أن تمتلك PME قادرة على المنافسة محليا ودوليا، لأننا لا نستطيع الوصول إلى تنافسية الدولة أو القطاع دون وجود مؤسسات ذات قدرة تنافسية.

- برنامج ميدا لا يراعي خصوصية المؤسسات ص و م الجزائرية، والدليل على ذلك جملة المشاكل والمعوقات التي تعرض لها، والتي أدت به إلى التأخر في التنفيذ لمدة سنتين، إذ أنه لو كان هناك تشخيصا دقيقا لـ PME الجزائرية لما وقع البرنامج في تلك المشاكل، بالإضافة إلى ضعف درجة تجاوب PME مع البرنامج (23بالمائة من المؤسسات المستهدفة وهذا بغض النظر عن الذين انسحبوا)

ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول (1) : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري.

المعيار / النوع	عدد العمال، (عامل)		رقم الأعمال، (مليون دينار)		مجموع الحصيلة السنوية، (مليون دينار)	
مؤسسة مصغرة	01	09	10	20	01	10
مؤسسة صغيرة	10	49	20	200	10	100
مؤسسة متوسطة	50	250	200	2000	100	500

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 77، الصادر بتاريخ 2001/12/15 ، ص.ص5-6.

الجدول (2) : التوزيع الولائي للمؤسسات ص و م الصناعية الخاصة في الجنوب

الولايات	ورقلة	غرداية	الأغواط	الوادي	بسكرة	الجلفة	اليزي	تمنراست	أدرار	تندوف	بشار
النسبة بالمائة	13	15	8	10	11	13	1	5	8	3	13

Source: Antenne sud Ghardaia.

الجدول (3) : التوزيع الولائي لـ 80 PME في الجنوب

	ورقلة	غرداية	الوادي	الأغواط	الجلفة	بسكرة
انسحاب	5	12	10	1	2	3
سكون	1	12	/	1	1	2
تطور	3	13	7	/	/	7
المجموع	9	37	17	2	3	12

المصدر: مُعد بالاعتماد على معلومات من مكتب الجنوب "غرداية"

الشكل (1) : مخطط يوضح مراحل عملية تأهيل المؤسسات ص و م

مساعدة على التشخيص (نقاط القوى، نقاط الضعف، الفرص ،التهديدات)
+
مساعدة على اتخاذ القرار الإستراتيجي
+
مساعدة على التسيير المبدع

=

استمرار في: التدريب، الإعلام، التنظيم
للحصول على مهارات جديدة : تسيير + تفويض+إبداع

=

استثمار في الوقت، في التكوين، في السلوكيات فضلا عن الآلات

Source : Ce qu'il Faut savoir sur la mise à niveau, Ministère de La PME et de L'Artisanat, Euro Développement-PME.2006,P.1

الشكل (2) : مخطط يوضح مفهوم عملية التأهيل.

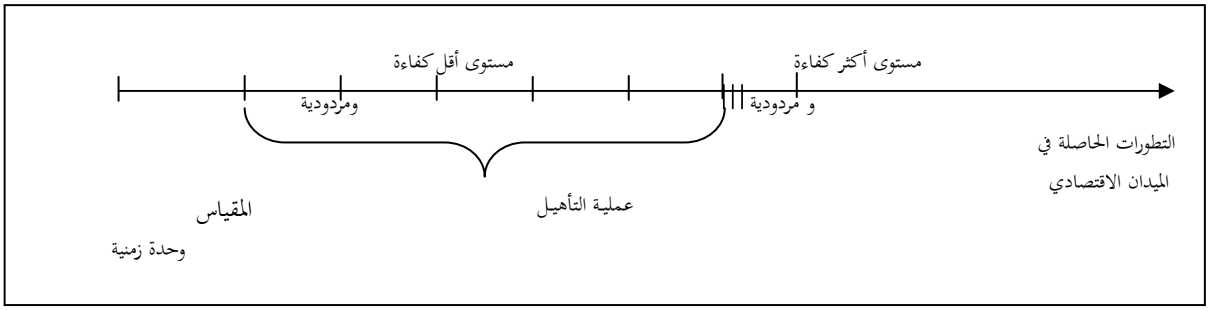

الإحالات والمراجع :

[1] جمال بلخياط، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، جامعة شلف، 17-18 أفريل 2006، ص633.

[2] أور- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ED/PME : Euro développement PME/PMI Algérienne

[3] سوف نرمز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال هذه الدراسة بـ ص و م أو PME

[4] عثمان بوزيان، بتصرف، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر متطلبات التكيف وآليات التأهيل، مداخلة ضمن الملتقى الدولي السابق ذكره، شلف 2006.

[5] Ahmed Ramzi Siagh : contribution du profil entrepreneurial à la réussite de l'entreprise : étude empirique des cas des entreprises de Ouargla,Thèse de magistère non publie, université de Ouargla 2002, P 43

[6] قانون النقد والقرض المؤرخ والصادر في 04 أفريل 1990.

[7] النشرية الاقتصادية الخاصة بوزارة المؤسسات ص و م والصناعة التقليدية، العدد 08و العدد 09 .

[8] قدور بن فالة، المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، مداخلة ضمن ملتقى سابق، شلف 2006، ص1220.

[9] سلمى صالحي، تأهيل المؤسسات ص و م للرفع من قدرتها التنافسية، مذكرة ماجستير غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر 2006، ص 52.

[10] كمال رزيق و عمار بوزعرور، ملتقى حول التنافسية الصناعية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، البليدة 2005، ص14.

[11] نفسه.

[12] سلمى صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[13] Hervé Bougault et Ewa Filipiak , Les programmes de mise à niveau des entreprises Tunisie , Maroc , Sénégal, agence Française de développement, Paris 2005, P.13

[14] نصيرة قوريش، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى سبق ذكره، شلف 2006، ص 1048.

[15] Mohamed Lamine Dhaoui, Guide méthodologie, Restructuration, mise à niveau compétitivité industrielle, l'ONUDI, Vienne, 2002, p.7

[16] Abdelhak Lamari, La mise à niveau, Revue des sciences commerciales et de Gestion, L'école de commerce, N°2 2003 , P. 42

[17] Ce qu'il Faut Savoir Sur La mise à niveau, Ministère de La PME et de L'Artisanat, Euro Développement- PME.2006, P.1

[18] Ibid. , P.4

[19] Fonds de Promotion de la compétitivité industrielle, dispositif de mise à niveau des entreprise, Ministère de L'industrie et de la restructuration, P. 10

[20] نصيرة قوريش، مرجع سبق ذكره، ص1051.

[21] تقرير التنمية الإنسانية العربية2002، ص97.

[22] جريدة الخبر، العدد 3406، 25 فيفري 2002.

[23] Dispositions techniques et a administratives, Appui au développement des PME en Algérie, ministère de la PME et de l'Artisanat, commission européenne, P.19

[24] Antenne sud Ghardaïa.

[25]Jour nées d'information sur Le programme MEDA d'appui PME Algérienne. Alger. Décembre 2006.

[26] محمد بلال الزغبي، عباس الطلافحة، النظام الإحصائي SPSS فهم وتحليل البيانات الإحصائية، ط2، الأردن 2003، ص 6.